Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 1109-1117
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Role of Anti-Administrative Corruption Measures in Advancing Sustainable Development

Abdulrahman Ahmed Mohamed Alzanati *
Department of Public Law, Faculty of Law, Sabratha University, Zaltan, Libya

دور مكافحة الفساد الإداري في تعزيز التنمية المستدامة

عبدالرحمن احمد محمد الزناتي *
قسم القانون العام، كلية القانون جامعة صبراتة، زلطن، ليبيا

*Corresponding author: Abdu.alzanati2@gmail.com

Received: January 28, 2026	Accepted: March 16, 2026	Published: March 27, 2026

Abstract:
This study addresses the problem of administrative corruption as a complex phenomenon that affects various aspects of economic, social, and political life, constituting a significant obstacle to the achievement of sustainable development. It aims to examine the nature of administrative corruption and its main forms, as well as to clarify the concept of sustainable development and its objectives, with a particular focus on analyzing the factors contributing to the spread of corruption and its implications for the development process.
The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on a range of specialized studies and references. The findings indicate that administrative corruption manifests in various practices, including bribery, nepotism, favoritism, and abuse of power. Its prevalence is associated with several key factors, most notably weak oversight mechanisms, lack of accountability, inequitable distribution of resources, and deficiencies in institutional structures. The study concludes that administrative corruption hinders the achievement of sustainable development by depleting resources, weakening institutional performance, obstructing investment, and exacerbating social problems such as poverty and unemployment, thereby negatively affecting stability and overall development. It also emphasizes the need to adopt effective anti-corruption strategies based on enhancing transparency, strengthening accountability, and promoting a culture of integrity within society.

Keywords: Administrative Corruption, Sustainable Development, Abuse of Power, Accountability, Economic Development.

الملخص
يعالج هذا البحث إشكالية الفساد الإداري بوصفه ظاهرة معقدة تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويهدف إلى إبراز ماهية الفساد الإداري وأهم صوره، إلى جانب توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، مع التركيز على تحليل العوامل التي تسهم في انتشار الفساد وانعكاساته على مسار التنمية.استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بالاعتماد على مجموعة من الدراسات والمراجع المتخصصة، حيث تبين أن الفساد الإداري يتجسد في ممارسات متعددة مثل الرشوة والمحسوبية والوساطة، واستغلال السلطة، وأن انتشاره يرتبط بعدة أسباب من أبرزها ضعف آليات الرقابة وغياب المساءلة، واختلال توزيع الموارد، وقصور البناء المؤسسي. وتوصل البحث إلى أن الفساد الإداري يعيق تحقيق التنمية المستدامة من خلال استنزاف الموارد، وإضعاف الأداء المؤسسي، وعرقلة الاستثمار، وتعميق المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار والتنمية الشاملة. كما يؤكد على ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد تقوم على تعزيز الشفافية، وتفعيل المساءلة، ونشر قيم النزاهة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، التنمية المستدامة، استغلال السلطة، المساءلة، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يعتبر الفساد ظاهرة مرضية خطيرة آخذه في التفاقم بشكل كبير كما أنها لا تشمل دولة بعينها أو ثقافة دون غيرها من الثقافات فهي قضية عالمية تستفحل في جل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة بحسب خصوصيتها ودرجة تطور كل مجتمع بالإضافة إلى أنها ليست حكرا على القطاع العام فقط فهي تنتشروا في القطاع الخاص، كما أنها ظاهرة يصعب اختزالها في عامل واحد أو مجموعة عوامل فهي تشمل جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتؤثر على مسيرة التنمية المستدامة والتي تعبر عن أرقى مرحلة في تطور الفكر التنموي وتسعى إلى تحقيق تناغم بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وذلك من خلال الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية من اجل المحافظة على التوازنات البيئية.

وخاصتا الفساد الإداري هو احد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لسعة انتشاره لتعدد الجهات المتورطة فيه، وهذا فضلاً على أن حجم الظاهرة اخذ في التفاقم إلى درجه أصبح يهدد مجتمعات كبيرة بالجمود باعتباره يؤثر بشكل كبير على الإدارة وبدرجة اكبر على القيم الإنسانية والاجتماعية وينتشر خاصة في الدول النامية حسب الإحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد , والعراق واحد من تلك الدول النامية القابعة تحت سلطة الفساد الإداري الذي أصبح يجري في منظمتها وإدارتها ويعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة إلى مختلف الأزمات التي شهدها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي أدت إلى تفشي واستفحال الفساد بمختلف أشكاله وغياب الحكم الرشيد الذي أدى الى سوء تيسير الموارد المتاحة وتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة.

أهمية البحث:

تواجه العديد من البلدان عدة تحديات على كافة المستويات والأنشطة من خلال مجتمع الذي تنتشر في جسده ظاهرة الفساد، وعدم احترام القوانين والأنظمة في كونها سر التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها، من هنا تأتي أهمية البحث في تشخيص كظاهر تجاوز القوانين، ومحاولة إيجاد الحدود المناسبة لها لينعم المجتمع بإدارة قوية قادرة علي كبح جماح هذه الظاهرة الخطيرة وما تسببه من آثار اقتصادية فضلا عن الاجتماعية والنفسية، والآثار التي تسببها هذه الظاهرة.

مشكلة البحث:

إن ظاهرة الفساد الإداري مشكلة متأصلة ومتعاقبة تعاني منها جميع البلدان دون استثناء سواء كانت متقدمة او نامية كما لهذه الظاهرة من آثر سلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود، من هنا كان الدافع الأساسي لبحث هذه الظاهرة وبيان أثرها على التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي اعتمادا على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع للوصول الي مشكلة البحث والإجابة على التساؤلات التي تطرح لغرض الوصول إلى أسباب وآثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري وماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أسباب الفساد الإداري وآثره على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري.

المطلب الثاني: آثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة.

المبحث الأول

ماهية الفساد الإداري والتنمية المستدامة

الفساد الإداري كظاهرة يعد مرضا خطيرا يهدد الكيان الإداري والاقتصادي والسياسي فالفساد كظاهرة سلوكية تضفي بظلالها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية – تتميز بها وبدرجات متفاوتة جميع المجتمعات في العصر الحديث على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يظهر في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ويعد أحد العوامل التي تلقي بظلالها بشكل أو بأخر على نتائج عملية التنمية المستدامة في هذه الدول وعليه سوف نتحدث عن الفساد الإداري والتنمية المستدامة على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري وأشكاله

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

المطلب الأول

مفهوم الفساد الإداري وأشكاله

سوف نتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الفساد والفساد الإداري وأشكاله على النحو التالي:

الفرع الأول

مفهوم الفساد الإداري

تعريف الفساد لغة واصطلاحا: -

تعريف الفساد لغة: َعرفت معاجم اللغة العربية الفساد بأن تحول الشيء عن حالته الطبيعية إلى حالةُمتفسخة[1]، وجاء لفظ الفساد في نص اللغة العربية بأن يعنى التلف والعطب أو القتل واغتصاب المال ًظلما دون وجه حق وهو العصيان لطاعة الله[2].

ويُعرف معجم أكسفورد الإنجليزي الفساد بأن انحراف أو تدمير للنزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وانعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص ًمما يجعله بنية صالحة لنمو الفساد.[3]

مفهوم الفساد اصطلاحا: بالرغم من عدم وجود إجماع على تعريف الفساد إلا أنه يحظى بموافقة الجميع، إلا أن الفساد بصورة عامة هو إخراج الشيء من غايته والإخلال بالتوازن من خلال استخدام لغايات شخصية، ويتضمن الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل، وهو المال الذي يُدفع للموظفين للتعجيل في النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم لقضاء أمر معين[4].

تعريف الفساد الإداري: بأنه استغلال السلطة المفوضة وغير المفوضة لتحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة للمؤسسات الربحية وغير الربحية. ويعتبر انحراف أداء المؤسسات بحسن نية أو بسوء نية

---

[1] - عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 3003م، ص 25.

[2] - عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد واحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م،ص88.

[3] - سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دار العلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الاخري، بغداد، 2011، ص 13.

[4] - ابن علي ، الفساد وأشكاله وأسبابه ودوافعه وآثاره واستراتيجيات الحد من تناميه(مجلة الدراسات الإستراتيجية) 2005، جامعة دمشق، العدد 16، ص9.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في إطار الفساد الإداري مهما كانت النية حسنة. الموظف أو المدير المهمل يتحول إهماله وعدم مبالاته إلى سوء إدارة أو فساد إداري يعاقب النظام لأنه يؤثر عليه سلبا في نتائج المؤسسات .
وقد عرفه البنك الدولي على النحو التالي هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يتم عندما يقوم ووكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة [5]"

الفرع الثاني
أشكال الفساد الإداري

الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع أثارها، وتشمل أنواعا مختلفة من أنماط السلوك الشاذة أهمها[6]:

1- الرشوة : وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
2- المحسوبية: أي إمرار ما تريده التنظيمات الأحزاب أو المناطق والأقاليم من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.
3- المحاباة : أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود أو الاستثمار.
4- -الواسطة : أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.
5- - الابتزاز: وهو إجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد أو العنف والترهيب كإجبار الموظف المسؤول عن استلام مواد متعاقد على توريدها إلى دائرته المقاول المورد على دفع مبلغ يفرضه و إلا عدها غير مطابقة للمواصفات.
6- - نهب المال العام : والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

ويذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 فقد اختارت كذلك ألا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا ، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات، وهي: الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.[7]

7- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمان وكذلك التمويل الخارجي8 .
8- - الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم حاليا
9- التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية1 .
10- تسريب المعلومات.

---

[5] - نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006، ص35.
[6] - عماد صلاح عبدالرازق، الفساد والإصلاح، مرجع سابق، ص 28.
[7] - سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مرجع سابق، ص25.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

11- المزاجية في إصدار القرارات الإدارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة.
12- الحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات .
13- الإهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالأموال العامة.

وللقضاء على الفساد يجب على أفراد المجتمع محاربة الفساد بشتى صوره وأشكاله والتعاون في ذلك ويتحتم علينا التزامنا الديني والأخلاقي والوطني والإنساني أن نساهم جميعا في الحد من ظاهرة الفساد التي تهدد المجتمع والتي توسعت بشكل غير مسبوق وأضرت المجتمع وروح المواطنة لدى أبنائه.

المطلب الثاني

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية و التنمية العالمية ، حيث أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي و الصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا، بوصفه مفهوما و فلسفة علمية، و مازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من الكثيرين، ولذلك فقد تم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التنمية المستدامة في الفرع الأول، ثم أبعاد التنمية المستدامة في الفرع الثاني.

الفرع الأول

تعريف التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية للأشخاص ودون رهن لمستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياته.[8]

وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني ومن التهميش.[9]

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " بأنها التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".[10]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بـــ: " بأنها عملية تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل او زيادته المستمر عبر الزمن".[11]

الفرع الثاني

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها ما يلي:

الأهداف البيئية :

---

[8] - كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25 ،2002 ،ص3.

[9] - عبد الرحمن العايب ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحان عباس، سطيف، 2010-2011 ،ص 12

10 - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مجلد 12 ،العدد81 ،ص22.

11 - بوزيد سايح، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 77، 78.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وضع برامج وسياسات تنموية استصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

1. الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة(للنشاط الإنساني وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية النامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي .
2. تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة

الأهداف الاجتماعية :

تهدف التنمية المستدامة لخفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي.

1. تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف قامة و مشاريع تراعي خصوصية المناطق من أجل دفع المدينة من أجل تقريب الخدمة من المواطن و دفع وتيرة التنمية.
2. فتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
3. تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجية في تحسين مستوى التعليم وبالتالي كيفية استعمالها في النشاط الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة.
4. تهدف التنمية المستدامة إلى وفرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية من خلال الاتفاقيات الدولية لكافة شعوب العالم[12].

الأهداف الاقتصادية:

1. زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، وذلك متوقف على إمكانيات الدولة.
2. تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك القدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم.
3. تقليص التفاوت في المداخيل والثروات خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة.
4. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية [13].

المبحث الثاني

أسباب الفساد الإداري وأثره علي التنمية المستدامة

لا شك أن أسباب الفساد تختلف بين البلدان النامية والبلدان المتقدة، وكذلك فإن للفساد آثاراً خطيرة على كافة المجتمعات سواءً المتقدمة منها والنامية إلا أنه في هذه الأخيرة يكون أشد خطراً حيث يؤدى إلى اتساع حجم طبقة الفقراء ويزدادون فقراً على فقرهم بينما يزداد الأغنياء غنىً فوق غناهم وبذلك تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وقد أشارت إحدى الدراسات أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الأموال من الدول الإفريقية وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتي تم تهريبها إلى الدول المتقدمة في الوقت التي تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، وعليه سوف نتحدث في المبحث عن أسباب الفساد الإداري في المطلب الأول، وأثاره علي التنمية المستدامة في المطلب الثاني.

---

[12] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر ،2010 ،ص، 40.

13 - المرجع السابق، ص31.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الأول

أسباب الفساد الإداري

تختلف أسباب الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد علي نموه في الدول النامية تختلف إلي حد كبير عن العوامل المساعدة علي نموه في الدول المتقدمة إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة ويمكن أن نوضح بعض أسباب الفساد كما يأتي:

1- تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة مما يحثهم علي استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى أو هدر المال العام والإسراف وغيرها.
2- احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية وإضفاء المشروعية علي سلطتها علي تلك الثروات حتى وان كانت تعود لقطاع خاص مما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والأموال العامة والخاصة.
3- سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والشعور بالظلم الاقتصادي لدي بعض الشرائح، فضلا عن تدني القوة الشرائية لمحدودي الدخل وتزايد نسب التضخم وتزايد أعباء وتكاليف المعيشة.
4- كبر حجم القوي العاملة لدي القطاع الحكومي والعام، الأمر الذي له أثر كبير علي حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه ازداد الميل نحو الفساد، وهذا يؤدي إلي بيروقراطية ذات توجه تعني بالتوزيع لا بالإنتاج فضلا عن تخلف الأدوات الإدارية مما يسبب تراكم وتأخر انجاز المعاملات وعرقلة تنفيذ الخطط والحسابات في موعدها الأمر الذي يبرز بعض مظاهر الفساد لدي البعض.
5- قصور أو عدم ملائمة الهيكل التنظيمي فقد يتضمن الهيكل التنظيمي الكثير من العيوب الإدارية كعدم وضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وأدارت أقسام المنظمة مما قد ينتج عنه تداخل وازدواجية المهام والوظائف[14].

المطلب الثاني

آثر الفساد الإداري علي التنمية المستدامة

يعد الفساد عامل سلبي في التنمية إذ يعده الكثيرون كمعوق متعدد الآثار، فهو يؤثر في تطوير البني التحتية والهياكل الاقتصادية للبلدان التي تعاني من انتشاره فيها، فضلا عن كونه يفرض تكاليف إضافية علي المستثمرين غير منظورة وغير قابلة للتعويض ويلحق ضررا كبيرا في مشاريع وفي مناخ الاستثمار، والأخطر من ذلك انه يعطل العمل بالقوانين النافذة ويعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية، ويقيم موانع حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي لأنه يعطل تطلعاتهم الاستثمارية ويفشل قراراتهم، حيث يعيق الفساد الاستثمار ويعطل القوانين والأنظمة لهذا النشاط، من خلال التمادي في الإجراءات في وجه المستثمرين ويفتح منافذ متعددة لزيادة حزمة الأموال المنتزعة قسرا إلي جانب الرشوة الطوعية التي يدفعها المستثمرون مقابل التسهيلات والإجراءات القانونية الأزمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، وأخيرا يصيب النشاط الاقتصادي بشلل جزئي وقد يلحقه بإعاقة دائمة تمنعه من مواكبة التطور والارتقاء بمستوي معيشة الناس، ويؤثر سلبا علي التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية المخططة ويعطل تنفيذ تلك المشاريع فضلا عن وجود آثار اقتصادية للفساد علي التنمية الاقتصادية نبينها علي النحو التالي:-

1- تشويه سياسة التصحيح الهيكلي وإعاقة منظومة التحولات الرقمية في البلاد فضلا عن القضاء علي جهود الإصلاح الاقتصادي فعندما يتم تطبيق برامج التثبيت الهيكلي يقصد به تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وبالذات في قطاعات الإنتاج المادي، وبحيث يتعزز دورها في إنشاء وتطوير البنية التحتية ، إذ يعمل الفساد أن يعطل سياسة التصحيح الاقتصادي وان يشوه مضامينها ويعمق أزمة البلاد الاقتصادية ، خاصة عندما استخدم البعض هذا التوجه، كمعول لتدمير مشروعات القطاع العام وللإنجازات التنموية المتحققة.

[14] - رشـيد إنصـاف محمود، وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره علي الفسـاد المالي في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصـادية والإدارية، مجلد (4)، العدد (8) ص 5.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2- يسهم الفساد في إيجاد بيئة مشجعة لاستمرار وزيادة الظواهر السلبية مثل انتشار ظاهرة التهرب السلعي والإختلالات الأمنية والاستحواذ علي الملكية العامة وغيرها من الظواهر الأخرى التي ما كانت لتستمر وتتضخم والتي يرتبط وجودها بالانتشار الواسع للفساد.
3- يساهم الفساد بهجرة رأس المال المحلي إلي خارج البلاد بعد أن تثبت العديد من المستثمرين من تزايد ارتفاع تكلفة الاستثمار وتدهور الثقة بمناخ الاستثمار بسبب الفساد، وبالنتيجة تصبح تلك الدول طاردة لأنشطة الاستثمار وعلي مختلف مجالاتها فضلا عن زعزعة كافة الجهود والمساعي التي تسعي إليها الحكومات لتحسين مناخ البيئة الاستثمارية في البلاد، إذ نجح الفساد في إقامة حواجز مانعة في وجه الاستثمار الأجنبي والمحلي علي السواء[15].

الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لظاهرة الفساد وكيف أن تلك الظاهرة تعتبر معوق لعملية التنمية المستدامة ومن أخطر الآفات التي تصيب أي مجتمع سواءً كان من المجتمعات المتقدمة أو النامية، ورأينا كيف أنه أشد خطراً على تلك الأخيرة ورأينا كيف أن للفساد الإداري تأثير كبير علي التنمية المستدامة وتعرضنا لمدلول الفساد الإداري والاجتماعي والاقتصادي ورأينا أهم صور الفساد في الفكر المعاصر ورأينا مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني وما يؤدى إليه من القضاء على الشركات الشريفة التي تعمل في المجتمع والقضاء على القيم الأخلاقية.

وتعرضنا كذلك الأسباب الفساد الإداري واثر هذا الفساد علي التنمية المستدامة، فإن ما تعانيه بعض الدول من حالة عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات الداخلية ، والذي بدوره يجعل الدولة غير قادرة علي فرض سلطتها علي كامل اقليم الدولة، يؤدي ذلك الي تفشي ظاهرة الفساد وعدم القدرة علي مجابهتها ، كما يؤثر الفساد على البيئة من خلال عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة وكل هذا يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعرقل فرص التنمية وبالتالي يرهم مستقبل الأجيال المستقبلية ومن هنا يتضح انه لتحقيق تنمية مستدامة شاملة يجب على وضع إستراتيجية للقضاء على الفساد في المجتمعات.

النتائج: -

1- معظم الباحثين يؤكدون أن الفساد يؤثر على التنمية المستدامة وفرص العمل للخريجين
2- إن أغلب الدول التي تعاني من نزاعات وتصدع في بعض آليات الحكم هي البلدان التي يستشري فيها الفساد على نطاق واسع، فضعف مؤسسات الدولة يُسهم في خروج الفساد عن السيطرة ومن ثم تهدر موارد الدولة، ومن نتائج أعمال الفاسدين في الحكومات ُسهم انتشار الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهي عوامل تساعد وت في انتشار الفساد وتغذيته كذلك ضعف الأجور وغياب مفهوم المحاسبة والمسائلة العامة للمسؤولية، ولاسيما إذا ما اتسعت دائرة الصلاحيات وحرية التصرف بدون ضوابط واضحة، ومتابعةً فعالة من الجهات الرقابية.
3- أن مكافحة الفساد المالي والإداري يتطلب تضافر جهود جميع الجهات.
4- إن للجامعات لها دور فعال في نشر ثقافة النزاهة للحد من الفساد.

التوصيات:

1- -يجب تضافر جهود جميع الجهات من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري.
2- يجب أن تلعب الجامعات دور فعال في نشر ثقافة النزاهة والحد من الفساد. من خلال وضع مناهج دراسية متكاملة لنشر ثقافة النزاهة الحد من الفساد.
3- يجب التأكيد على أن الفساد يعوق التنمية المستدامة وفرص العمل للشباب.
4- نشر ثقافة الوازع الديني لدى الموظف العام وخطورة الفساد الإداري على المجتمع.
5- ضرورة وجود ميثاق أخلاقي للعمل يلتزم بها جميع العاملين في القطاع الحكومي.

[15] - حسن عبد اللطيف الاسرح ، تقرير الاستثمار العلمي 2004 التحول نحو الخدمات، المستقبل العربي، العدد (313) ص229.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : الكتب والرسائل العلمية :

[1] عماد صلاح عبدالرازق، الفساد والإصلاح، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 3003م.

[2] عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد واحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م..

[3] سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دار العلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الاخري، بغداد، 2011 .

[4] نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

[5] عبد الرحمن العايب ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحان عباس، سطيف 2010-2011.

[6] بوزيد سايح، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

[7] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر ،2010

[8] حسن عبداللطيف الاسرح ، تقرير الاستثمار العلمي 2004 التحول نحو الخدمات، المستقبل العربي، العدد.(313)

ثانيا :البحوث والدوريات

[9] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مجلد 12 العدد81.

[10] رشيد إنصاف محمود، وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وآثره علي الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (4)، العدد.(8)

[11] كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25 ،2002.

[12] ابن علي ، الفساد وإشكاله وأسبابه ودوافعه وآثاره واستراتيجيات الحد من تناميه (مجلة الدراسات الإستراتيجية) 2005، جامعة دمشق، العدد 16.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).